

تقرير

## المعركة القضائية

تم توقيع اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية رسمياً في القاهرة في 18 نيسان 2016. وأرفق بها بيان لمواقع نقاط خط الحدود البحرية. وقد نصت على أن يتم التصديق عليها وفقاً للإجراءات القانونية والدستورية في كلا البلدين وتدخل حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

في 21 حزيران 2016، أصدرت محكمة مصرية حكماً قضى بـ«بطلان توقيع ممثل الحكومة المصرية على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية... مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخضها استمرار هاتين الجزيرتين ضمن الإقليم البري المصري وضمن حدود الدولة المصرية واستمرار السيادة المصرية عليهما وحظر تغيير وصفهما بأي شكل لمصلحة أية دولة أخرى



وذلك على النحو المبين بالأسباب وألزمت جهة الإدارة بالمصاريف».

في 22 حزيران 2016، طعنت الدولة ممثلة بكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب والوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية بالحكم السابق أمام المحكمة الإدارية العليا.

في 3 آب 2016، استشكل أحد المحامين، نيابة عن الدولة أمام محكمة الأمور المستعجلة غير المختصة دستورياً وقانوناً بالنظر في مثل هذه الدعاوى، وطلب وقف تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري بمصرية الجزيرتين وحكمت المحكمة في 29 سبتمبر 2016 بما نصه «وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه».

في 8 آب 2016، استشكل فريق الدفاع أمام القضاء الإداري على عدم تنفيذ الدولة المصرية لحكم محكمة القضاء الإداري وصدر الحكم في 8 تشرين الثاني قضى «بالزام المستشكل ضدهم بصفتهم بالاستمرار في تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري».

في 14 آب 2016، أقامت الدولة منازعة تنفيذ أمام المحكمة الدستورية العليا، تطلب فيه، وبصفة مستعجلة، وقف تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري في جلسة 21 حزيران 2016، والذي يؤكد مصرية الجزيرتين في ما تضمنه من اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة. في 15 آب 2016، استشكلت الدولة أمام محكمة القضاء الإداري على حكم القضاء الإداري طالبة وقف تنفيذ الحكم بمصرية الجزيرتين ليتسنى لها عرض الاتفاقية على البرلمان، وحكمت المحكمة في 8 تشرين الثاني «بعدم قبول الإشكال بالنسبة إلى رئيس مجلس النواب لإقامته من غير ذي صفة... وبقبول الإشكال شكلاً، ورفضه في الموضوع».

في 5 تشرين الثاني 2016، أقامت الدولة منازعة تنفيذ جديدة أمام المحكمة الدستورية العليا تكرر فيه طلبها السابق بوقف تنفيذ، وبصفة مستعجلة، حكم محكمة القضاء الإداري في جلسة 21 يونيو 2016 والذي يؤكد مصرية الجزيرتين في ما تضمنه من اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة، ولا تزال القضية تحت النظر حتى الآن.

استأنف الدفاع حكم الأمور المستعجلة - رغم عدم مشروعيته لغلق كل الثغر أمام عرض الأمر على البرلمان - إلا أن حكم محكمة مستأنف الأمور المستعجلة في 31 كانون الأول 2016، أيد «وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه».

في 30 كانون الأول 2016، وبقرار من الحكومة المصرية، تمت إحالة اتفاقية تيران وصنافير إلى مجلس النواب لتدخل بذلك الاتفاقية المثيرة للجدل الشديد في مصر في مرحلة تنازع السلطات.

في 16 كانون الثاني 2017، ردت المحكمة الإدارية العليا الطعن المقدم من الحكومة المصرية ضد الحكم السابق المؤكد لمصرية جزيرتي تيران وصنافير، مقلدة بذلك باب التقاضي أمام الدولة المصرية بشأن بطلان الاتفاقية الحدودية.

لإمرار الصفقة الكبرى، ويتمثل في التحولات الإقليمية في مرحلة «السلام النووي» بين الولايات المتحدة وإيران، والحديث عن «عقيدة أوباما»، التي تضمن انسحاباً أميركياً من مشاكل الشرق الأوسط وفق ترتيبات شاملة، محورها السعودية وإسرائيل، والتي يبدو أن الرئيس الجديد دونالد ترامب لن يشذ عنها. وثمة خطوط عدة يمكن التقاطها للربط بين قضية الجزيرتين والترتيبات الإقليمية المحتملة، وأبرزها التسريبات بشأن توجه الإدارة الأميركية نحو تقليص وجودها في شبه جزيرة سيناء في أواخر عام 2013، وخطوات التقارب الإسرائيلي - السعودي، وصفقة تزويد الجيش المصري بحاملتي طائرات الـ«ميسترال»... الخ.

في هذا السياق، فإن ثمة نقطة جوهرية في الاتفاقية، ربما لم يتطرق إليها كثيرون في ظل الجدل السائد حول هوية الجزيرتين، هي أن انتقال ملكية جزيرة تيران بالذات، تعني تحول مضيق تيران من ممر مائي بين شاطئين لدولة واحدة إلى ممر بين شاطئين لدولتين، ما يسقط عن مصر ممارسة السيادة عليه، ويمنعها من إقفاله في حال نشوب حرب، لأنها ستخالف بذلك القانون الدولي.

كل ذلك، يعني أن ثمة عوامل داخلية (توجهات السبسي الاقتصادية) وخارجية (الترتيبات الإقليمية) قد تقاطعت لإمرار صفقة التنازل عن تيران وصنافير. ولعل هذا ما يفسر الحملة الأمنية الشديدة والمحاولات المستميتة من قبل نظام السبسي للتصدي للحملة الشعبية المضادة التي حققت أول انتصار لها أمس، مع صدور الحكم النهائي بشأن مصرية تيران وصنافير.

وإذا كان النظام المصري قد استقبل صدمة قرار المحكمة الإدارية العليا بهدوء، فإن ثمة اعتقاداً بأن ما يجري ليس سوى هدوء ما قبل العاصفة، التي قد تستغرق أشهراً، ومن أبرز ملامحها خطوة غريبة لجأت إليها الحكومة المصرية قبل أيام، عبر إحالة الاتفاقية الحدودية إلى مجلس النواب، في تجاهل واضح للأحكام القضائية السابقة التي أجمعت كلها على مصرية تيران وصنافير، وهو أمر من شأنه أن يدخل البلاد في مرحلة خطيرة عنوانها العريض «تنازع السلطات»، في سياق معركة طويلة الأمد، اكتسب فيها المعارضون جرعة منشطات عالية، بعد الحكم القضائي الأخير، ويُرجح أن يقابها نظام السبسي بنزعة عدوانية مفرطة، بعدما تكبد أمس أولى هزائمه.

بعدها غابت روح بناير، طويلاً، عادت إلى القاهرة أمس (أف ب)



نذر انه انتابت الفرحة الممسكر النوري كما حصل فور صدور قرار المحكمة (أف ب)

الصعبة التي تعانيتها هذه الدولة أو تلك، للحصول على اتفاقية حدودية هنا، والاستحواذ على جزيرة هناك... كل ما فكر فيه السبسي، على الأرجح، هو الجرعة الجديدة التي سترقد بها السعودية الاقتصاد المصري، والاطمئنان إلى أن الشعب المصري المشغول بلقمة عيشه لن يتحرك من أجل الدفاع عن جزيرتين لا تحتلان سوى نقطتين صغيرتين على خريطة القطر المصري، وأن القوى السياسية المعارضة لم تعد تملك الهامش الذي يسمح لها بالتحرك وحشد الرأي العام ضد الاتفاقية مع السعودية. ثمة عامل آخر راهن عليه السبسي،

ما لم يكن السبسي قادراً على فعله، لاعتبارات عدة. في ذلك المناخ، أتت الزيارة الملكية لسلمان بن عبد العزيز لمصر في نيسان عام 2016، وما رافقها من توقيع اتفاقيات ثنائية، كان أشدها خطورة، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، التي تضمنت التنازل عن تيران وصنافير، بموازاة حزمة مساعدات اقتصادية جديدة لمصر. لا أحد يعلم ما الذي كان يجول في ذهن السبسي، حينما أقدم على تلك الخطوة على حافة الهاوية، ومن غير المعروف ما إذا كان أحد من مساعديه قد لفت انتباهه إلى أن للسعودية بابعاً طويلاً في استغلال الأوضاع

السعودية مشاركة مباشرة من الجيش المصري في المغامرات الجارية في سوريا واليمن، وهو

ثمة اعتقاد في القاهرة بأن ما يجري ليس سوى هدوء ما قبل العاصفة

هناك جنود مجهولون كانوا بالفعل أبطال معركة تيران وصنافير

مزروجة بدموع الانتصار. ويمكن القول إن إبراهيم عيسى، وعلاء العطار، ورنما ممدوح، هم من أبطال تلك المعركة التي انتصرت فيها المحكمة للرأي العام. كان الثلاثة من بين المعبرين بقوة عنه، بل في أحيان كثيرة من المحرضين على تشكيله، والمشاركين في توعيته، وهو ما ظهر في التعاطي مع القضية، إذ كانت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ساحة تظاهر فرحاً بالحكم، وابتهاجاً بالنصر، بل حتى النطق بالحكم، إذ انتشر «هاشتاغ» #تيران-وصنافير-مصرية» قبل انعقاد جلسة الحكم. وتفاعل كثيرون مع هذا «الهاشتاغ». بعد إصدار الحكم، تحولت حالة القلق التي كانت سائدة إلى ثقة كبيرة، بل مطالبة بمحاكمة رئيس الجمهورية والحكومة وكل من دافع عن سعودية الجزيرتين.

العام الحالي، فكان يؤكد دوماً عدم حق رئيس الجمهورية أو الحكومة في التفريط بشبر واحد من الأراضي المصرية. موقف دفع ثمنه، ومن المتوقع أن يدفع ثمنه في الفترة المقبلة، لكن هذا الثمن لا يوازي الفرحة التي كانت في نبرة عيسى بعد الحكم أمس؛ نبرة فرح